مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

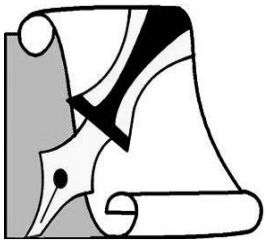

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

معركة الضفة الغربية المحتلّة و"وحدة الساحات"

1 – مدخل:

"إسرائيل"، التي شعرت بتهديد وجودي مع عملية 7 أكتوبر، قرّرت، بدعمٍ لا مشروط من الغرب، تحويل هذا التهديد إلى فرصة، والانتقال إلى الهجوم، لمتابعة مشروع إعادة تشكيل الشرق الأوسط، أو مشروع إسرائيل الكبرى ، حيث انطلق الصهاينة بجموح في عملية تسريع التطهير العِرقي في الضفة الغربية والقدس. كما إنهم ليسوا مُستعدّين للانسحاب من جنوب لبنان. وينطبق الأمر نفسه على سوريا، حيث أخذ الجيش الصهيوني زمام المبادرة في تدمير القدرات العسكرية السورية بعد انهيار النظام السابق، والاستيلاء على مناطق جديدة من أراضيها، وتشجيع الاتجاهات الانفصالية لتمزيق البلاد ودفع شعبها إلى الصراعات. والخيار الوحيد المطروح اليوم على جميع دول المنطقة هو التطبيع أو الإبادة الجماعية. ما هو مطروح على الطاولة اليوم ليس التطبيع الكلاسيكي للعلاقات التجارية والاقتصادية، والتعاون في مختلف المجالات، بل الخضوع التام للكيان الصهيوني. والمشروع هو القضاء على أي مفهوم للشعب في المنطقة، وجعلها سوقاً حرّة للبضائع والهويّات فقط. وبالتالي فالإبادة الجماعيّة أو التطبيع هما خياران للمشروع نفسه: القضاء على أيّ تطلّع للكرامة والسيادة في المنطقة.

وقد أعلن وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، من جهته، أن هذا العام سيكون عام فرض «السيادة الإسرائيلية» على الضفة الغربية. ولم يكن سموتريتش إلّا واضحاً ومباشراً وصريحاً في إعلانه، الذي قال فيه إنه اتّخذ خطوة عملية، وأصدر تعليماته استعداداً لضم الضفة. وهو يقول للعالم كلّه «إنه حان الوقت، في ولاية دونالد ترامب الثانية، لفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية»، وأضاف مُتحدّياً: "من الذي سيقف في وجهنا"؟!

الواقع أن ما عَبّر عنه سموتريتش هو في الحقيقة جزء من «الحلم الصهيوني»، الذي يُراود قادة الاحتلال على اختلاف مشاربهم وتوجّهاتهم السياسية؛ وهو حلم تاريخي لا يتوقّف عند الضفة الغربية فحسب، بل

يتعدّاها إلى أبعد من ذلك. والواقع أن هذا الحلم تكرّس على أرض الواقع بنسبة كبيرة؛ بمعنى أن "إسرائيل" لم تفعل شيئاً منذ احتلال الضفة عام 1967، سوى العمل على الوصول إلى هذه اللحظة، وهي، فعلياً، تفرض سيطرتها الكاملة؛ ولم يبقَ أمامها سوى الإعلان رسميّاً عن الضم. ويعمل سموتريتش وفقاً لخطّة مُعلنة منذ سنوات، شكّلت صلب برنامجه الانتخابي، وأساس اتفاقه مع حزب «الليكود» لتشكيل الائتلاف الحكومي: تعزيز الاستيطان عبر تخصيص مبالغ مالية كبيرة، في موازاة دفع السلطة الفلسطينية إلى الانهيار؛ فضلاً عن إشعال الأوضاع الأمنية في الضفة على أيدي عصابات المستوطنين، وتعزيز السيطرة عليها عبر الإدارة المدنية، بهدف منع إقامة دولة فلسطينية تكون الضفة جزءاً منها. ويبدو جوهر الخطّة واضحاً عبر الإجراءات التي بدأها هذا الوزير منذ دخوله الحكومة، وهي تقوم على انتزاع السيطرة على الضفة من جيش الاحتلال، وتسليمها إلى موظّفين مدنيين يعملون تحت إمرته في وزارة الجيش، ونَقْل بعض السلطات إلى هؤلاء، في ما يُشبه ما كان قائماً قبل «اتفاقية أوسلو»، ودخول السلطة الفلسطينية إلى الأراضي المحتلّة. وإلى جانب ما تقدّم، الدفع نحو حلّ السلطة الفلسطينية، وتشجيع الفلسطينيين على الهجرة إلى الخارج، في ما يمثّل رؤية مستمدّة من إنذار يوشع بن نون لسكّان مدينة أريحا، عشيّة اقتحامها قبل أكثر من ألفَي عام، والذي جاء فيه: «إن المُستعِدّ للتسليم بوجودنا هنا فليُسلّم؛ ومن يُرِد المغادرة فليُغادر؛ ومن يَخْتر القتال عليه انتظار الحرب».

2 – معركة وحدة الساحات:

لقد تمركزت الأهداف السياسية الإسرائيلية من المعركة ضدّ "وحدة الساحات" (التي خاضتها سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي ضدّ "إسرائيل" في 05–08–2022)، في نقطتين رئيستين:
أوّلاً، وَأد فكرة الربط بين الساحات الفلسطينية في مهدها، بعد أن تفاجأ الإسرائيلي بما حدَث في معركة "سيف القدس" عام 2021، من أن الكلّ الفلسطيني في أماكن وجوده كافة، انتفض مُقاتلاً دفاعاً عن القدس والمسجد الأقصى والمقدّسات المسيحية في المدينة . فبرغم مرور ما يزيد عن 75 عاماً من الاحتلال ومحاولات طمس الهويّة الفلسطينية، شعباً وقضية، وتحويل الشعب الفلسطيني إلى مجموعات سكّانية ذات قضايا إنسانية وحياتية مرتبطة بالجغرافيا الضيّقة التي تعيش فيها، وظروفها الخاصة

وخصوصيتها، بعيداً عن أي مطالب وطنية شاملة تتعلّق بالشعب الفلسطيني ككتلة واحدة، ذي قضية وطنية واحدة، وجَدت "إسرائيل" نفسها مجدّداً أمام شعب فلسطيني يرفض تقسيمه وتغييبه كشعب واحد يسعى للتحرّر من نير الاحتلال، رغم وجوده في ساحات جغرافية متعدّدة، ورغم كلّ الخصوصيات التي تفرضها الجغرافيا الحياتية؛ إلّا أنها لا تطغى على القضايا الوطنية الكبرى، وفي مقدّمتها قضية القدس. ثانياً، توجيه ضربة قاصمة لحركة الجهاد الإسلامي، والقضاء على جهازها العسكري "سرايا القدس"، بعد أن حَملت حركة الجهاد عبء استنهاض المقاومة العسكرية المنظّمة والعلنية في الضفة الغربية، من خلال تأسيسها لكتيبة جنين التي سرعان ما تطوّرت إلى مجموعة من الكتائب المسلّحة في أغلب مدن وقرى مناطق شمال الضفة الغربية. والأهم أن كتيبة جنين هذه أعادت، على مستوى الذهنية والمزاج الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية، التأكيد أن لا خيار للتعامل مع الاحتلال إلّا من خلال الكفاح المسلّح، وأن كلّ الأصوات التي نادَت بالتعايش مع الاحتلال تحت أي مشروع سياسي – اقتصادي، تصطدم بعدم قدرته على فهم طبيعة وحقيقة المشروع الصهيوني، وصراعه مع الفلسطيني على الأرض والتاريخ والحضارة. وهذا التحوّل الاستراتيجي في استعادة الضفة الغربية تموضعها من جديد في سلّم أولويات خارطة التهديد الأمني الإسرائيلي، واكَبه حرص سياسي وعسكري من حركة الجهاد الإسلامي على ربط الضفة الغربية، وما يدور فيها من أحداث وتغوّلات إسرائيلية على الشعب الفلسطيني هناك، وبين ردود الفعل الصادرة من قطاع غزة، من خلال استراتيجية المشاغلة العسكرية للاحتلال التي تتبنّاها سرايا القدس منذ عام 2018. ولذلك عندما تمّ اعتقال الشيخ بسّام السعدي، أحد قادة حركة الجهاد الإسلامي في الضفة الغربية، وتمّ الإعلان عن حالة استنفار عسكري من قِبَل السرايا في قطاع غزة، انتهز الإسرائيلي تلك الفرصة، رغم أن الوساطات كانت قد وصلت إلى مرحلة إنهاء التوتّر؛ ولكن المخطّط الإسرائيلي كان يسعى للقضاء على ظاهرة وحدة الساحات من خلال توجيه ضربة قاصمة لحركة الجهاد الإسلامي، الراعي السياسي الأهم لهذا المشروع.

وبرغم نجاح "إسرائيل" في اغتيال مجموعة مهمّة من قادة سرايا القدس الكبار، إلّا أن 50 ساعة من القتال لم تمنح "إسرائيل" صورة النصر التي كانت تبحث عنها. والأخطر والأكثر أهمية على المستوى الاستراتيجي السياسي، أنّ سرايا القدس أطلقت اسم (وحدة الساحات) على المعركة، تأكيداً منها لتمسّكها

وإصرارها على السيْر في مشروع الوحدة الجهادية، كاستراتيجية وطنية فلسطينية عسكرية وسياسية في مواجهة التقسيم والاستفراد واللعب على التناقضات من قِبَل دولة الاحتلال. وما حدَث خلال عام من معركة وحدة الساحات، من تنامٍ لقوّة المقاومة الفلسطينية في كامل أرجاء الضفة الغربية، وتزايد قدراتها العسكرية وأساليبها التكتيكية، التي تَجلّت في أكثر من محطة، أبرزها (كمين النمر) الذي نفّذه مقاتلو كتيبة جنين ضدّ الآليات المصفّحة "المدولبة"، والتي كانت أهم الدوافع لشن "الجيش" الإسرائيلي هجومه لاجتياح مخيّم جنين، والذي أفشلته معركة "بأس جنين" ووحدة المقاومة هناك بقيادة كتيبة جنين، ليُسَطّر مخيّم جنين مرّة أخرى اسمه في سجل الرمزية القتالية الفلسطينية بعد معركة مخيّم جنين عام 2002.

في المحصّلة، وبرغم أن مشروع وحدة الساحات المقاوِمة ضدّ الاحتلال ما زال أمامه الكثير من الخطوات والمراحل للوصول إلى الوحدة الكاملة، في معركة تعتبرها "إسرائيل" سيناريو (يوم القيامة)، إلّا أن فكرة وحدة الساحات التي انطلقت كشعار، ومن ثم تحوّلت إلى عنوان المعركة مع الاحتلال، باتت استراتيجية عمل ومشروعاً وطنياً فلسطينياً يسير نحو مزيد من الوحدة من خلال وحدة الدم والمقاومة.

3 – تفكيك المجتمع الفلسطيني:

بَنَت "إسرائيل" سياستها الإحلالية على استراتيجية تفكيك المجتمع الفلسطيني، وفصل غزّة عن الضفة، وفصل القدس عن المناطق المحتلة عام 48، وفلسطين عن محيطها وعمقها، عربياً وإسلامياً. واعتمدت "إسرائيل" سياسة زرع الشقاق بين فصائل المقاومة الفلسطينية، وإبعاد حاضنتها الشعبية عنها، وتقسيم الساحات. لكنّ المفاجأة كانت أنّ معركة "سيف القدس" جاءت لتنسف كلّ الإجراءات الإسرائيلية، وتُكرّس واقعاً ومعادلة جديدين، تكرّسا عبر "تلاحم الجبهات في المواجهات الثلاث (العصف المأكول؛ سيف القدس؛ وحدة الساحات)، والتي دخلت غزة فيها المعركة على الرغم من أن الحدَث كان في القدس والضفة الغربية. وهذه الأهداف النبيلة، رغِب الاحتلال الصهيوني في ضربها بالعمق، من خلال ترك كلّ منطقة تواجه ظلم الاحتلال مُنفردة، الأمر الذي من شأنه استنزاف جنين وكيّ وعي سكّانها، وصولاً إلى تدجينها، وسط مشهد غير مقبول لا وطنياً ولا أخلاقياً، بجعل سائر محافظات الوطن تعيش بعيدة عمّا تتعرض له جنين أو غزة أو سواها.

في تلك المعركة، جرى ترابط ساحات العمل الفلسطيني، إذ فشلت "إسرائيل" في تحقيق أحد أبرز أهدافها بعد المعركة، وهو الفصل فيما بينها. واعترف العدو بهذا الفشل بعد موجةِ العمليات التي اجتاحت الضفة الغربية والقدس والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 48. وأثبتت المقاومة في غزّة، في دفاعها عن الضفة الغربية، أنّ سياسة الاحتلال القائمة عبر فصل غزة عن الضفة لن تنجح، لأنّ المقاومة عَدّت فلسطين ساحة واحدة؛ وهذه بمثابة عقيدة قتالية، ونهج تسير فيه من دون تراجع. وفي خضمّ تلك الأحداث، أطلق الأمين العام لحزب الله، سماحة السيّد حسن نصر الله، معادلة "الاعتداء على القدس يعني حرباً إقليمية". وحينها جاء أوّل الغيث من اليمن، عبر تبنّي قائد أنصار الله، السيّد عبد الملك الحوثي، للمعادلة الجديدة. بالتالي اقتنعت "إسرائيل" بأنّ القوّة العسكرية الهائلة لوحدها لا تؤهّلها لخوض حرب في عدّة جبهات؛ فهي تخسر ما تبقّى لديها من قوّة الردع. لذلك، فإنّ "سيف القدس" و"وحدة الساحات" باتا مصدر القوّة الأساسي في ردع الاحتلال الإسرائيلي، وفي تحقيق الانتصارات، ويتوسّعان كلّما دعَت الحاجة. فالاحتلال أصبح يخشى الدخول في معركةٍ أخرى، كون التكلفة التي ستقع عليه ستكون مرتفعة.

بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في العام 2007، ترسّخ لدى قيادات الكيان الموقّت مفهوم "الفصل" بين قطاع غزة والضفة الغربية، باعتبار وجود المقرّات والقوّات العسكرية للتنظيمات الفلسطينية بقيادة حماس في قطاع غزة. وبالتالي، فإنّ لـ "إسرائيل" مصلحة في منع بناء بُنية تحتية للمقاومة في الضفة الغربية، من خلال قطع الارتباط بين قطاع غزة والضفة الغربية، بما يمنع تهريب السلاح وتسلّل العناصر المُقاتلة ونقل التعليمات وما شابه ذلك. فالفصل بين المنطقتين، والقدرة على إدارة سياسات مختلفة تجاه كلٍ منهما، يجعل إدارة الصراع أسهل. ولطالما اعتمد الكيان الموقّت سياسة زرع الشقاق بين فصائل المقاومة الفلسطينية وإبعاد حاضنتها الشعبية عنها، وتقسيم الساحات. إلّا أن معركة "سيف القدس" جاءت لتنسف كلّ الإجراءات الإسرائيلية، ولتكرّس واقع ومعادلة جديدة تكرّست بـ "تلاحم الجبهات"، التي كانت النواة الأولى للانتصار الفلسطيني في حينه. فهذه المعركة ربطت ساحات العمل الفلسطيني وجعلتها في جبهة واحدة غير منفصلة، وأفشلت العدو في تحقيق أحد أبرز أهدافه بعد المعركة، وهو الفصل ما بينها. وقد اعترف العدو بهذا الفشل بعد موجة العمليات التي اجتاحت الضفة الغربية والقدس والداخل الفلسطيني المحتل، وتهديدات المقاومة في قطاع غزة، وإطلاق عدد من الصواريخ من غزة والجبهة

الشمالية؛ فتحوّلت المقاومة إلى حالة وطنية فلسطينية عامة، عزّزت التلاحم بين مختلف القطاعات. وبالتالي كرّست "وحدة الساحات" معالم مرحلة جديدة، حيث أصبح الاحتلال يخشى من الدخول في معركة أخرى كون الكلفة التي يتكبّدها عالية. وكان رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس)، الشهيد إسماعيل هنيّة، قد صرّح في حينه أن "المقاومة الفلسطينية نقَلت المعركة إلى داخل الكيان الصهيوني وإلى كلّ شبر من أرض فلسطين". وأشار إلى أن ""معركة سيف القدس" ضربت نظرية الردع والحروب الخاطفة التي اتّبعتها إسرائيل.. مُشيرًا إلى أن من نتائجها توحيد الأرض والشعب والقضية وإزالة الحواجز الجغرافية داخل فلسطين، وأن قضية فلسطين كقضية تحرّر وطني عادت مرّة أخرى للبروز في صورة للوحدة والتماسك بعد معركة سيف القدس".

كذلك فعل الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، زياد النخالة، الذي شدّد مرّة أخرى على "ضرورة وحدة الشعب في كافة أماكن وجوده من أجل حماية المقاومة واستمرارها"، مُطالبًا بوحدة الساحات القتالية لعدم السماح للعدو بالاستفراد بمنطقة دون غيرها. بالإضافة إلى أنه أكّد على "أن معركة سيف القدس كانت وما زالت فرصة كبيرة لوحدة شعبنا ومقاومته، وأن حماية هذه الوحدة أصبحت واجبًا وليست خيارًا، وخاصة في ظل تحالفات مُعادية تنشأ من حولنا كل يوم، وتصب في مصلحة العدو". وبالتالي، دفعت "سيف القدس" إلى اصطفاف كبير من الشعب الفلسطيني حول خيار المقاومة في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية، والتي شكّلت رادعًا قويًا في وجه العدو، عبر إعادة تصويب البوصلة إلى المشترك الوطني، وتجديد التعاون والتآزر في مواجهة أيّ عدوان اجرامي إسرائيلي.

في الأوّل من شهر آب 2022، اعتقلت "إسرائيل" القيادي البارز في حركة الجهاد الإسلامي في منطقة جنين في الضفة الغربية، الشيخ بسّام السعدي، وفي الأيام التي أعقبت اعتقاله، هَدّد "الجهاد الإسلامي" بالرد بإطلاق النار من غزة. ففرَض الجيش الإسرائيلي قيودًا صارمة على الحركة؛ وفي بعض الأماكن، تمّ حظر التجوّل، لمدّة أربعة أيام، حيث حوصر الآلاف من المستوطنين في منازلهم، دون أن يتمكّنوا من الذهاب إلى العمل خوفًا من إطلاق النار عليهم أثناء سفرهم على الطرق الرئيسة في جنوب الكيان. وفي الخامس من الشهر نفسه، شنّ الجيش الإسرائيلي عملية استباقية ضدّ البنية التحتية العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة، وضدّ قادتها؛ وسُمّيت العملية "بزوغ الفجر". فجاء العدوان الغاشم على

غزة على مدار الأيام الماضية، ليُعيد طرح مفهوم "وحدة الساحات"، وتثبيته في وجه هذا العدو، الذي قام بالتحضير لهذه العملية إعلاميًا وشعبيًا على مدى أربعة أيام، مُراهنًا على أن تكون عملية خاطفة ذات ردود محدودة، محاولاً في ذلك تفكيك جبهة المقاومة الفلسطينية، مُدّعيًا أنه في مواجهة مع حركة الجهاد الإسلامي دون غيرها، من أجل إحداث شرخ بين الفصائل وتفريق صفوفها؛ إذ إنّ العدو الصهيوني أراد أن تدفع حركة "الجهاد الإسلامي" ثمن إصرارها على ربط ساحتَي الضفة وغزة. لكن على الرغم من فداحة الخسائر التي لحقت بـ "الجهاد"، وعمق الخروقات التي استطاع العدو إحداثها في جدار معادلة ربط الساحات، إلّا أن ما ثَبت في اليوم التالي هو أن تلك المعادلة أصلب ممّا ظنّته "إسرائيل"، وأن تهشيمها نهائيًا لن يكون مُتاحًا بمجرّد رفع مستوى العدوانية، وتفعيل سياسة الغدر والقتل، ومحاولة هزم الخصم بإرعابه وإيقاعه تحت الصدمة النفسية.

4 – الخاصرة الرّخوة:

تُدرك "اسرائيل" أن الضفة الغربية تمثّل خاصرتها الرّخوة، حيث يمكن للمقاومة توجيه ضربات قاتلة إلى جنود الاحتلال والمستوطنين انطلاقاً منها. ولذلك، يراها البعض ساحة الحرب الحقيقية بالنسبة إلى المشروع الاستيطاني الصهيوني، الذي يتطلّب اجتثاث كلّ محاولة أو نموذج مقاومة قد يظهر هناك. وبالفعل، عملت "إسرائيل" على وأد كلّ نماذج المقاومة المسلّحة أو الشعبية، وردع الجمهور عن السيْر خلفها، بما يصبّ في المحصّلة في مصلحة الهدف الاستراتيجي المتمثّل في فرض السيطرة والسيادة عليها ومنع إقامة دولة فلسطينية فيها. من هنا، يبدو مستقبل الضفة متعلّقاً بشكل كبير بمآلات العدوان على غزة، في ظلّ دفع أميركي وأوروبي في اتجاه عودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع، تمهيداً لتشكيل وحدة جغرافية فلسطينية بقيادة سياسية واحدة، وإن كانت "إسرائيل" قد تعهّدت برفض هذا الأمر. وفي السياق، يرى مدير مركز «يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية»، والباحث في دراسات الشرق الأوسط في «الجامعة العربية الأميركية» في فلسطين، سليمان بشارات، أن «المنظور الإسرائيلي للضفة يختلف عن منظور الاحتلال لأي ساحة أخرى، كونه يرتبط بالتطلّع الاستراتيجي لمستقبل الدولة اليهودية وشكلها». ويلفت إلى أن "إسرائيل" عَزّزت في العقد الأخير «من هذا المنظور، سواء عبر ما طرَحته

صفقة القرن من أفكار وتصوّرات لوضع الضفة السياسي والأمني، أو ما تَبعها لاحقاً من خطط بشأن ضم الضفة إلى الدولة اليهودية؛ وهو الأمر الذي أسّس له بنيامين نتنياهو حين سنّ قانون يهودية الدولة»، مُضيفاً أن مستقبل المشروع الاستيطاني في الضفة هو الأساس الذي سَيُبنى عليه مفهوم الدولة اليهودية المستقبلية. والجدير ذكره، هنا، أن الاحتلال لا يتعاطى مع الضفة من منظور تكتيكي أو مرحلي، وهذا ما يتّضح من خلال وجود عشرات المخطّطات الاستيطانية الاستراتيجية الجاهزة منذ عقود، والتي يتم تنفيذها تباعاً بما يسمح به المناخ السياسي الدولي، وذلك بهدف منح الاستيطان اليد العليا والعمق الأساسي في الضفة من ناحية البنية التحتية وبناء المستوطنات والانتقال إلى مرحلة تسليح المستوطنين. ويترافق هذا مع سيطرة عسكرية على الضفة الغربية عبر مئات الحواجز والنقاط العسكرية، إلى جانب السيطرة الأمنية والإدارية على نحو 60% من مساحتها في ما يُعْرَف بمناطق «ج»؛ وكلّ ما تقدّم بهدف إبقاء الضفة بعيدة عن أي ساحة مواجهة مستقبلية. وكانت "إسرائيل" قد عملت منذ عملية "السور الواقي" في الضفة عام 2002 على نزع مفهوم الصدام العسكري في الضفة، من خلال عملية ملاحقة وإنهاء أي عمل عسكري مقاوم في الضفة، بالاعتماد على أدوات مختلفة؛ منها الاغتيالات والاعتقالات والاقتحامات اليومية والحصار؛ وفي أحيان أخرى على الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وهذا التوجّه تَعَزّز بعد السابع من أكتوبر، في محاولة لاجتثاث نماذج المقاومة التي تبلورت خلال العامين الماضيين، بدافع من هاجس تكرار نموذج "طوفان الأقصى"»؛ الأمر الذي لا يتعلق بالبعد العسكري فقط، وإنما بالفعل الجماهيري الفلسطيني كذلك، كون "إسرائيل" لا تريد أن يكون هناك حضور جماهيري قوي رافض للواقع الاستعماري الاستيطاني. وهذا ما يفسّره تقطيع أوصال الضفة الغربية، وعملية حصار المدن والمحافظات، وإغلاق البلدات، وعمليات الاعتقال المكثّفة للنشطاء والرموز، والتي يمكن أن تشكّل عملية نهوض جماهيري. وبالتالي فإنّ كل المحاولات الآنفة الذكر تهدف إلى إبقاء الضفة الغربية ما بين السكون (الصمت العسكري والصمت الجماهيري)، وجعلها نموذجاً مُشابهاً للداخل المحتل، حيث جرى تحويل الفلسطينيين هناك إلى جزء من الوجود العربي داخل الدولة الإسرائيلية، بحيث أنّ القبول بالأمر الواقع بات النمط الوحيد الذي يمكن أن يسيروا عليه. ونجاح هذا النموذج بات مرتبطاً بطبيعة التحوّلات التي ستأتي في مرحلة ما بعد الحرب؛ فإذا نجحت الحرب الاسرائيلية الحالية، فإنّنا ذاهبون إلى وضع

شبيه بنموذج الوجود الفلسطيني في أراضي الـ 48 ضمن دولة يهودية. أما إذا كانت نتائج الحرب مُغايرة ولصالح المقاومة، فربما تنكسر هذه المعادلة التي سَعت "إسرائيل" عبر السنوات الماضية إلى ترسيخها. وعلى ضوء الرؤية الأميركية بشأن إمكانية توحيد الضفة وغزة، فإنه إذا وافقت "إسرائيل" على ذلك، فهي بالتأكيد سوف تستثني المستوطنات منه؛ وبالتالي ستكون إعادة تقسيم الضفة وفقاً لإطار سياسي مختلف عمّا كان عليه ما بعد "أوسلو"، ما سيخلق تقسيماً جغرافياً جديداً، يحقّق ترابطاً للوجود الاستيطاني، ويخلق كياناً سياسياً في الضفة مرتبطاً مع قطاع غزة، بحيث تكون المحصّلة وجود كيانين ونظامين في الضفة، أحدهما دولة الاستيطان والمستوطنات، وهي جزء من الدولة اليهودية؛ والآخر الكيان السياسي الفلسطيني المختصَر الذي يكون امتداده في غزة.

5 – عملية "مخيّمات الصيف":

لم يَرُق لـ "إسرائيل" أن تستثني الضفة الغربية من عملياتها العسكرية الإجرامية المكثّفة الحاصلة في غزة، فتوجّهت كتائب متعدّدة من الجيش الإسرائيلي إلى عدّة مدن بالضفة، حاملة "اسم المخيّمات الصيفية"، في عدوان عسكري هو الأشد والأقسى منذ قرابة ربع قرن من الزمن بعد "السور الواقي" سنة 2002. إذ بدأ العدو الصهيوني عملية عسكرية واسعة على الضفة الغربية، أواخر أغسطس/آب 2024، وهي استهدفت بالأساس المقاومة الفلسطينية في جنين، طولكرم وطوباس، ومناطق أخرى في شمال الضفة. والعملية شهدت من العدو استخداماً مكثّفاً للقوّات البريّة، الطائرات بدون طيّار، والمروحيّات. وردّت المقاومة الفلسطينية بإطلاق عملية مضادّة أسْمَتها "رعب المخيّمات". وفي السياق، شهدت مدن وقرى ومخيّمات الضفة الغربية هجمات عسكرية غير مسبوقة (تحديدًا في مناطق شمال الضفة الغربية)؛ وتواصلت عمليات الاجتياح شبه اليومية للضفة الغربية ومدنها وقراها؛ مع تجريف الشوارع والأرصفة، بهدف تسهيل عمليات الاقتحامات اليومية، وتعمّد التدمير الشامل لأحياء ومرافق مدنية ومرافق الرعاية الصحية والعاملين فيها، واستخدام الجيش الإسرائيلي القوّة الجويّة في قصف المنازل والمساجد. فضلاً عن حصار المستشفيات والاستهداف المباشر للكوادر الطبيّة وفرق الإسعاف والإعدامات الميدانية، التي طالَت المواطنين وليس المقاومين، منهم الأطبّاء وطلّاب المدارس، من أجل فرض قوّة ردعٍ مانعةٍ من

الانزلاق نحو انتفاضة ثالثة. لذلك قامت بضربات استباقية متواصلة لمنع ما سمّي "طوفان الضفة"، وشرَعت في تنفيذ مخطّطات دمويّة من خلال تهجير السكّان وإعدام المدنيين العزّل. وقد شهدت جنين أكبر معدّل للاقتحامات، لما تمثّله من صمود مُماثل لغزّة. وأعلنت قوّات جيش الإحتلال مخيّم جنين منطقة عسكرية مغلقة، وذلك بعد اقتحام المخيّم فجر يوم الخميس 13 يونيو/حزيران 2024، ومُحاصرة مناطق في محيطه. ورغم ذلك، بقيت منطقة شمال الضفة، خاصة جنين، تشكّل حالة ارتباك حيّة وناشطة ضدّ "إسرائيل" تزامنًا مع حرب غزة، مع وجود حاضنة شعبية للمقاومة، لتُثبت فشل إعادة هندسة المجتمع الفلسطيني ضمن المفهوم الإسرائيلي، في ظل حالة التغريب التي تعرّضت لها الضفة على مدار سنوات. ومع ذلك، فإن "إسرائيل" رأت أن مستوى القوّة لم يكن كافيًا، فقرّرت من خلال عملية "مخيّمات الصيف" تعزيز الردع بالفظائع، من أجل إرهاب أهالي المخيّمات و"كي وعي" الحاضنة الشعبية، عبر تكتيك يعتمد على توجيه ضربات ساحقة إلى المقاومة الفلسطينية المسلّحة، وإلى السكّان المدنيين على حدٍ سواء، لجَعلهم يُدركون أن "إسرائيل لا يمكن هزيمتها"، وأن "المقاومة عبث، وعواقبها وخيمة عليهم"، والتحريض ضدّ المقاومة، من خلال توظيف جميع أدوات الحرب، من سلاح الجو ومسيّرات ووحدات خاصة، ومشاركة جهاز الأمن الداخلي "الشاباك"؛ فضلًا عن الترهيب بنقل نموذج الحرب في غزة إلى الضفة؛ حيث قال وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس: "إن التعامل مع التهديد في الضفة يجب أن يكون بالطريقة نفسها الجارية في غزة".

الجدير بالذكر أنّ للمعارك في الضفة أيضاً بُعداً ثقافياً يهودياً، إذ يسمّيها المحتلّون الصهاينة "يهودا والسامرة"، على افتراض مزعوم أن الضفة الغربية الحالية هي ذاتها أرض إمارات يهودية قديمة منذ ألفي عام، ويسعى الصهاينة لإعادة بنائها من جديد عبر الاستيطان. ويتشابك هذا البُعد والمحرّك الديني للعملية العسكرية في الضفة، مع منطق التوسع الاستعماري الاحتلالي في فلسطين التاريخية عموماً. وأطلق العدو تصريحات صهيونية وفاشيّة بخصوص المعركة، منها دعوة وزير الخارجية الصهيوني إلى إخلائها من سُكّانها على غرار قطاع غزة. وقد هدَف العدو من معركة الضفة إلى القيام بعملية استباقية للقضاء على المقاومة الفلسطينية المُتنامية، حيث تعمل المقاومة على توسيع قاعدتها ونقل الأسلحة والتدريب على صناعة العبوات الناسفة. وقد استشعر العدو هذه المتغيّرات في الضفة، المُماثلة للتطوّرات

في غزة قبل العام 2005م، والتي دفَعت آرييل شارون للانسحاب وتفكيك المستوطنات بعد الإنهاك الأمني اليومي. وظَهر هذا التقدير جلياً لدى الصهاينة عندما أعطى وزير الحرب الصهيوني، يوآف غالانت، الضوء الأخضر لاستخدام الطيران الحربي في الضفة، ما يعني الاعتراف بأن المقاومة هي بالقوّة التي تتطلّب استهدافاً من الجو، وخسران جيش الاحتلال قدرة التحرّك في أراضي الضفة بالكيفيّة التي كانت سابقاً إبّان سيطرته القويّة على الوضع الأمني في مدن الضفة. وعلى أرض الواقع، بات بعض المخيّمات الفلسطينية في الضفة مناطق أقرب ما تكون إلى المحرّرة عسكرياً من الاحتلال، وبات من الصعب على العدو التحرّك فيها بسهولة، ما يضطرّه لإجراء عمليات واسعة من المداهمة تُعَرّضه لضربات موجعة.

قرار عملية "مخيّمات الصيف" العسكرية في الضفة، جاء بعد أيام من قرار بناء كنيس يهودي في القدس الشريف، وبعد شهر من إصدار الكنيست قانوناً يمنع قيام دولة فلسطينية، وشهر من لقاء "فتح" و"حماس" وبقيّة الفصائل الفلسطينية الرئيسة في بكين، ما يعني أنه باتت هناك بيئة ملائمة للانتفاضة. لكن الأمر توقّف على التنفيذ ومدى استعداد "فتح" والأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية إلى دعم المقاومة ووقف التنسيق الأمني مع العدو، وإثبات صدق بياناتها وتصريحاتها الإيجابية الصادرة تعليقاً على عملية العدو في الضفة.

في السياق، قُتِلَ جندي صهيوني في عملية دهس، نفّذها مجاهد فلسطيني في "غفعات أساف" شرق رام الله والبيرة في الضفة الغربية المحتلة. وقبلها، نفّذ الشهيد ذياب الجازي عملية نوعية فردية عند معبر الكرامة الرابط بين الأردن وفلسطين المحتلّة. وهذه العمليات الفردية هي من دون شك أكثر إقلاقاً للعدو الذي يعجز عن تحديد الخصم فيها . وبالتالي اتّضح للصهاينة أن العملية العسكرية العدوانية الأخيرة في الضفة، رغم مكاسبهم منها، المتعلّقة بتصفية قادة ميدانيين للمقاومة ارتقوا شهداء، إلّا أنها زادت الأمر سوءاً، ممّا دفَع وزير الحرب الصهيوني وقادة الأجهزة "الأمنية" الى التحذير من تدهور الأوضاع في الضفة الغربية إلى حرب مفتوحة.

لقد تركّزت العملية العسكرية الواسعة على مخيّمات شمالي الضفة، وخصوصاً جنين وطولكرم وطوباس. لكنّها لم تكتف بذلك، بل زرَعت الموت في مناطق أخرى من الخليل ونابلس والقدس. وسرعان ما بدأ

عدّاد الشهداء في التسارع الشديد. كما أعلنت القوّات الإسرائيلية اعتقال عدد كبير ممّن تُسَمّيهم مطلوبين، مع تجريف للطرقات وتدمير البنية التحتية، ونشر للرعب في المدن والمخيّمات. بالتالي نالَت الضفة الغربية نصيباً وافراً من الاقتحامات والاعتقالات والهجمات الإسرائيلية الوحشية المتعدّدة الأوجه. وخلال شهور معركة الطوفان الاثني عشر، اعتقلت القوّات الإسرائيلية أكثر من 10 آلاف أسير من الضفة، ضمن اقتحاماتها الليلية المتواصلة منذ بداية "الطوفان". وإذا كانت تلك الاعتقالات خاطفة، ومُباغتة، فإنّ العملية الجديدة فتحت التساؤل وأثارت المخاوف من توجّه العدو إلى عملية أكبر تشمل تهجيراً واعتقالات واسعة مثل تلك التي تُمارسها في قطاع غزة منذ قرابة عام. وتتأسّس هذه المخاوف على معطيات متعدّدة، منها:

أ – مشاركة الآلاف من الجنود الإسرائيليين في هذه العملية، ومن ضمنهم لواء كفير، وهو الأكثر شهرة في سلاح المشاة التابع لجيش الاحتلال؛ إضافة إلى 4 كتائب من حرس الحدود، ووحدات من المُستعربين، وقوّات النخب، ووحدات من الهندسة العسكرية، بما يعني ذلك من إمكانية زراعة الألغام ونسف الطرق والبنايات، وغيرها من أعمال العنف الإجرامية.

ب – التكتّم الشديد على اتجاه وسياق العملية؛ وهو ما يعني إمكانية المُباغتة في تفاصيلها وتوقيتها وفي أعمالها، ومحاولة تضييق هامش المناورة على فصائل المقاومة في الضفة.

ج – سهولة تحقيق اختراق إسرائيلي لدفاعات المقاومة، حيث تختلف هذه العملية عن "السور الواقي" من حيث حجم حزام الاستيطان الذي يصل إلى 800 ألف شخص، مقابل 70 ألفاً سنة 2002، وهو ما يعني زيادة التغلغل في الضفة.

د – السياقات الخاصة بالحالة الفلسطينية التي تأتي فيها الحملة الجديدة، وحالة الصمت العالمي على ما ترتكبه القوّات الإسرائيلية من مجازر جماعية يومية في أرجاء فلسطين كلّها: غزة والضفة.

هـ – تندرج هذه العملية ضمن أخريات عديدة مارستها "إسرائيل" منذ قرابة العام لتحقيق أهداف توغّل، لعلّ أبرزها:

–البحث عن صورة نصر، تعذّر التقاطها في غزة بعد 15 شهراً من الحرب، خاصة أن حجم ما يسعى إليه نتنياهو من عنف ودمار هو الحجم الذي يحتاج إليه في رفع شعبيته المتدهورة، وهو ما قد يُنقذ حكومته من السقوط والتدرّج إلى أروقة المحاكمات، ومن ثمّ السجن.

–محاولة إرضاء اليمين الديني المتطرّف الذي يعتمد عليه الائتلاف الحاكم، بهدف خلق واقع أمني جديد، تمهيداً لفرض سيطرة إسرائيلية كاملة على الضفة.

–إقامة جبهات متعدّدة، تمنع قوى المقاومة من التنسيق أو تكامل الجهود فيما بينها.

–كسر شوكة المقاومة المتصاعدة في الضفة الغربية التي تشكّل خطراً متصاعداً على كيان الاحتلال ومُدُنه المُحاذية للضفة، بحكم التداخل الجغرافي، ممّا يُضاعف خطورة الضفة، التي يمكن أن تتحوّل إلى طوفان آخر متى تحرّكت أمواج مقاومتها.

–اعتراف إسرائيلي بعدم جدوائيّة العمليات الخاطفة والمداهمات؛ وهو ما قد يعني الانتقال إلى وضعية أكثر تعسّفاً وخطورة وشراسة.

تأتي هذه الحملة المتوحّشة على الضفة أيضاً على وقع حالة من السعار تتلبّس اليمين الديني المتطرّف، والتهديدات بشأن الأقصى، وكان آخرها حين أعلن وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير السعي لإقامة كنيس يهودي في المسجد الأقصى. ولا يُستبعد أن يكون هناك قرار إسرائيلي جديد بإعادة ترتيب الوضع الأمني السياسي في الضفة، تمّ بموجبه الدفع بهذا العدد الكبير من القوّات وشن عملية عسكرية بهذا الحجم. وإذا استمرّت هذه العملية وتصاعدت، فإنّ من شأن ذلك أن يؤدّي إلى نتائج كارثيّة، وأزمات نزوح ولجوء على غرار تلك التي نشاهدها يومياً في قطاع غزة.

إن طبيعة البيئة التي تجري فيها العملية تشي بمخاطر كبيرة مع استمرار العملية، حيث تمّ تسليح أعداد كبيرة من المستوطنين الهائجين. وهناك قوّات إسرائيلية على الأرض، مع غياب أي رد فعل من السلطة الفلسطينية، وفي ظل حالة من التحريض والتحفّز من وزراء وقادة اليمين المتطرّف لحسم ملف الضفة. في المحصّلة، إن كلّ الاحتمالات تطرح نفسها بقوّة وعنف. وداخل الحكومة والرأي العام الإسرائيلي، بات الحديث متصاعداً عن ضرورة التعامل مع الضفة، بالأسلوب نفسه الذي تُعامَل به غزة. وتضمّن التصريح الذي أطلَقه وزير الخارجية كاتس، بعد بدء العملية العسكرية في الضفة، دعوة إلى تهجير سكّان

الضفة، قائلاً إنه يجب تنفيذ إجلاء موقّت للسكّان هناك، والقيام بأي خطوات أخرى مطلوبة، مُبَرّراً ذلك بالقول: إن "ما يجري في الضفة الغربية حرب بكلّ معنى الكلمة؛ وعلينا الانتصار فيها؛ وعلينا التعامل مع الضفة الغربية كما نتعامل مع غزة، بما في ذلك الإخلاء الموقّت للسكّان"؛ أي أن العملية تشمل هدف تهجير السكّان. وتبيّن ذلك عندما أخطرت القوّات الإسرائيلية سكّان مخيّم نور شمس في طولكرم بمغادرته خلال أربع ساعات، مثلما كان يحدث في غزة؛ حيث اضطرّ فعليًا عدد من الأهالي للنزوح عبر الجبال بعد اتخاذ "إسرائيل" منازلهم ثكنات عسكرية في الحي الشرقي بمدينة جنين؛ والغاية من ذلك التصفية النهائية للقضية الفلسطينية والرمزية السياسية للمخيّمات التي تُعَدّ الشاهد الأبرز على قضية الاحتلال وحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم. ومن ثمّ، يمكن اعتبار تلك الحملة بمثابة مناورة لعملية قادمة في المستقبل القريب، تشمل تهجيرًا كاملًا لمخيّمات الضفة؛ وهذا ما سبق وأعلن عنه قائد المنطقة العسكرية الوسطى بالجيش الإسرائيلي، آفي بلوت، عندما طالب بإجراء مناورة عملياتية شمالي الضفة مثل ما حدث بغزة. ويأتي ذلك في ظل هدف أشمل يتضمّن حسم هويّة "الدولة" والصراع الجيوسياسي على حساب الفلسطينيين، وضم الضفة الغربية، وتنفيذ مخطّط التهجير، لإقامة دولة يهودية نقيّة عِرقيًا، في ظل معتقدات هذه الحكومة بالأهمية التي تحظى بها فلسطين، خاصة الضفة الغربية، باعتبارها "أرضًا يهودية توراتية لا يجوز التنازل أو الانفصال عنها"، طبقًا لخطّة الحسم التي تمّ التوافق عليها عام 2022 بين حزبي الليكود (بنيامين نتنياهو) والصهيونية الدينية (بتسلئيل سموتريتش)، أثناء تشكيل الحكومة اليمينية الائتلافية الحالية، والتي تضمّنت أن "الاستيطان في يهودا والسامرة حقٌ للشعب اليهودي وغير قابل للتصرّف".

كما استندت "إسرائيل" في عملياتها التوسعية الإجرامية إلى إرهاب المستوطنين، مدعومين بقرار وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير بتسليحهم، وإدخال تعديلات على قوانين اقتناء السلاح الشخصي، لتوسيع قاعدة من يمكنهم حيازته وتسهيل إجراءات الحصول على رخص السلاح وتخفيف شروط حيازته. ويسعى الاحتلال من خلال توزيع السلاح على المستوطنين إلى خلق حالة من الرعب الدائم لدى الفلسطينيين، وإشعارهم بأنهم دائماً في مرمى الخطر؛ وهذا لا يمنع المستوطنين من استخدام السلاح وقتل الفلسطينيين في بعض الحالات لتعزيز هذه الحالة. ومن ناحية أخرى، يوظّف هذا الاستخدام

في تحقيق أهداف تهجير الشعب الفلسطيني التي يُطلِق عليها قادة الاحتلال "الهجرة الطوعيّة"، إذ إن مبدأ الهجرة الطوعيّة في العقل الصهيوني يقوم على خلق الظروف المُهَيّئة لها والضاغطة باتجاهها، حتى تبدو وكأنّها تحدث من تلقاء نفسها، بصمت وبعيداً عن الأنظار؛ ومن هذه الظروف عنف المستوطنين. وبالتالي سيؤدّي تزايد السلاح في أيدي المستوطنين إلى تزايد الاعتداءات والعنف من طرفهم تجاه الفلسطينيين، إذ بدأ هذا العنف في السنوات الأخيرة يتّخذ منحىً متصاعداً، وبلغ ذروته بعد السابع من أكتوبر. كما أنه سيزيد خطورة هذه الاعتداءات وسيُسَرّع عمليات التهجير الصامتة التي تجري على قدمٍ وساق في التجمّعات البدويّة في الضفة الغربية خلف ستار العدوان على غزة. ولم يقتصر تسليح المستوطنين على الجيش الإسرائيلي أو وزارة الأمن القومي، وإنّما تشارك في ذلك مؤسّسات وجهات تابعة للمستوطنين. ومن مؤشّرات تعاظم دور المستوطنين إقامة ما يسمّى "فِرق الطوارئ" أو "وحدات التأهّب"، التي انتشرت على نطاق واسع بعد أن استدعى الجيش الإسرائيلي الاحتياطي للخدمة والالتحاق بالحرب على قطاع غزة. وقد استغلّ المستوطنون هذا الأمر في ممارسة أعمال عنيفة ضدّ الفلسطينيين وإجبارهم على ترك أراضيهم، حيث شهدت الضفة أكبر عملية استيلاء إسرائيلية (على أراضي الضفة الغربية) تحت مسمّى "أراضي الدولة". كما جاء قرار وزير "الدفاع" الإسرائيلي، يوآف غالانت، في 22 مايو 2024، بإلغاء "قانون فك الارتباط" بالكامل مع شمال الضفة – والذي يعني إعادة بناء المستوطنات التي تمّ تفكيكها في عام 2005: "شانور، وكيديم، وجنيم"، بالإضافة إلى مستوطنة "حوميش"– ليعكس استراتيجية تلك الحكومة وإصرارها على زيادة التوسّع الاستيطاني في الضفة، لتطبيق برنامج التهويد والضم وبرنامج الوصاية على الفلسطينيين؛ ومن ثمّ تحوّل خطوة الاعتراف بالدولة الفلسطينية لمجرّد إجراء رمزي يصعب تطبيقه في ظل فرض سياسة الأمر الواقع؛ فضلاً عن استكمال مخطّطات إقامة "القدس الكبرى"؛ط، حيث روّجت الحكومة لمخطّطات توسيع وإنشاء مستوطنات في القدس الشرقية من خلال بناء قرابة 7 آلاف وحدة سكنيّة، منها 2500 وحدة جديدة في كلٍ من مستوطنة "جفعات شاكيد" و"القناة السفلية" و"كدمات تسيون"، في وقتٍ ارتفعت فيه معدّلات هدم المنازل والمنشآت المملوكة للفلسطينيين. فضلًا عن مساعي التهويد الكلّي للأقصى، حيث طالب وزير الأمن الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، بضرورة البدء ببناء معبد يهودي (كنيس) في المسجد الأقصى؛ كما أعلن وزير التراث اليهودي،

عميحاي إلياهو، بأنّ وزارته ستعمل على تمويل جولات تلمودية وتوراتية في الأقصى لعشرات الآلاف من اليهود والسيّاح الأجانب، بما يعني نفي كون الأقصى مكانًا إسلاميًا مقدّسًا، ونفي الوجود العربي في القدس. ويعزّز الإعلام الإسرائيلي هذا الواقع مع خَبَرٍ نشرته "يديعوت أحرونوت" عن احتمال "تنفيذ إجلاء منظّم للسكّان الفلسطينيين المدنيين وفقاً لمراكز القتال المتوقّعة" خلال العملية العسكرية. وبرغم أنه لا أحد يدري حتى الآن إلى أين ستّتجه بوصلة الحملة الإسرائيلية الجديدة، فإن المؤشّرات الأوليّة تدل على أنها مختلفة عمّا سبقها من حملات. بل ذهَب البعض إلى توقّع أن تكون أشد من عملية "السور الواقي"، التي اجتاح فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شارون الضفة الغربية؛ وذلك يعود لعدّة أسباب هي:

–عملية "السور الواقي" عندما تمّ تنفيذها كانت الفصائل الفلسطينية حاضرة في الضفة الغربية، وموجودة من حيث البنى التحتية والمالية والعسكرية، ولها القدرة على إعادة تكوين قوّاتها وتعويض الخسائر. أما الآن، فالفصائل تمّ تفكيكها: مالياً وعسكرياً واجتماعيا.ً

–عملية "السور الواقي" تمّت في فترة كان عدد المستوطنين فيها بالكاد يصل إلى 70 ألف مستوطن؛ والآن عددهم 800 ألف مستوطن؛ وهذا يعني أن القضاء على المقاومة سيزيد من تغوّل الجيش والمستوطنين.

–نتنياهو بحاجة ماسّة الى صورة انتصار. وبما أنه عجز عن تحقيق الانتصار في غزة، فهو يسعى للحصول في الضفة على صورة ترفع من شعبيّته، لا سيما وسط المستوطنين. وبالتالي، وفي ظل عودة شعبيّة نتنياهو للصعود، ستزيد هذه العملية من حظوظه في الانتخابات القادمة التي ينوي الترشّح لها.

–في عام 2002، كان الاحتلال لايزال يعيش تحت صدمة دخول شارون للمسجد الأقصى؛ وكان الأقصى خارج اللعبة. لكن الآن، إذا نجحت "إسرائيل" في القضاء على آخر عمل مقاوم، فهذا يعني بناء الكنيس الذي تحدّث عنه بن غفير؛ ومن ثمّ تهجير أهل القدس.

6 – "شبيبة التلال":

مع توقّع الاستمرار في تسليط الأضواء على توتّر الأوضاع في الضفة الغربية، علينا أن نشير إلى ما يلي:

–أوّلاً، تؤكّد عدّة تقارير إسرائيلية، سواء لمنظّمات أو لمحلّلين، أن عصابات المستوطنين في الضفة الغربية، التي تُعْرَف باسم "شبيبة التلال"، ارتفعت أعدادها من مئات الشباب "الزعران"، الذين يصرّ البعض على نعتهم بأنهم "أعشاب ضارّة"، إلى حركة استيطانية مسلّحة ومنظّمة، تحتل كل يوم مزيداً من أراضي الضفة، وتقيم مزارع وبؤراً استيطانية، وتحدّد مناطق أمنيّة، ومساحات للرعي. ووفقاً لما أكّده المحلّل السياسي عوزي بنزيمان، فإنّ الحكومة برئاسة نتنياهو ترى ما يجري، ولكنها تتجاهل معناه والإمكانات الهدّامة الكامنة فيه. وبرأيه، تتجاهل الحكومة الخروق الفجّة التي تقوم بها هذه العصابات؛ وتتجاهل أيضاً العمليات التي ينفّذها هذا التيّار الفاشي في القرى الفلسطينية البسيطة، ولا تدفع بالسلطات المختصّة نحو إنفاذ القانون وتقديمهم للمحاكمة ("هآرتس"، 2024/8/28). ولا شكّ في أن هذا التجاهل هو الأسلوب الذي يسِم علاقات الحكومة في السياق الإسرائيلي الراهن.

ثانياً، ارتباطاً بما سبق، وفي ما لا ينحصر في أراضي الضفة الغربية، يتعيّن أن نشير كذلك إلى أن الكهانيّة داخل المجتمع الإسرائيلي تحوّلت من مجموعة صغيرة ربما كانت منبوذة في وقتٍ ما إلى حزب شرعيّ له وجود آخذ بالتعزّز أيضاً؛ والقصد حزب "عوتسما يهوديت"، بقيادة بن غفير، الذي يحصل في آخر استطلاعات الرأي العام على 10– 12 مقعداً في الكنيست، والذي لا يوفّر أيّ أداة عنيفة وإرهابية من أجل الوصول إلى أهدافه. كما أنه نجح في السيطرة على مواقع السلطة، وله ممثّلون كبار في الحكومة، وأيضاً في مؤسّسات "الدولة".

ثالثاً، ربما من المفيد أن نعيد التذكير بأن تأثير هذا اليمين الفاشي المتطرّف في الحكومة الإسرائيلية الحالية كبيرٌ وطاغٍ. والتطوّرات التي تتواتر في أعقاب مفاوضات صفقة التبادل عبر الوسطاء بمثابة دليل صارخ ليس على تفسير أعراض هذا التأثير فحسب، إنما أيضاً على تفسير أسبابه. وحتى عندما كان تحالف "المعسكر الرسمي" برئاسة بيني غانتس جزءاً من الائتلاف الحكومي، دَأب الكثير من التحليلات على تأكيد أن الوحدة كانت ظاهرية ومزيّفة؛ وأنه حتى عندما كان غانتس، ومعه غادي أيزنكوت في "كابينيت الحرب"، فإن القوّة الحقيقية كانت على أرض الواقع في أيدي زعماء أحزاب اليمين الديني المتطرّف العنصري.

7 – خاتمة:

إن بقاء عمليات المقاومة مشتعلة في الضفة الغربية، مع تنوّعها واتساع جغرافيتها رغم سقوط مئات الشهداء، وآلاف الجرحى والمعتقلين، لا يعني أن المنع الاستراتيجي لانتفاضة ثالثة يُعَدّ مؤشّرًا على تحقيق الأمن الإسرائيلي. كما أن تعدّد وتنوّع العمليات الفدائية يشير إلى قدرة المقاومة على تثبيت قواعد الاشتباك التي أقَرّتها "سيف القدس 2021"، من خلال الربط بين غزة والضفة. وبعد معركة "سيف القدس"، ومع تعثّر مسار التسوية السياسية بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، بدأت الضفة الغربية تستعيد زخم المقاومة؛ وشرَع بعض الحالات العسكرية يظهر بشكل لافت في شوارع الضفة الغربية ومدنها، وبات هناك تنفيذ لعمليات إطلاق نار؛ فضلاً عن الاجتياحات المتكرّرة لمدن جنين ونابلس، وازدياد وتيرة العمليات الفردية، وهو مؤشّر إلى أن الداخل المحتل أخذ يتحرّك ويلتصق أكثر بقضاياه الوطنية الرافضة للاحتلال ومجازره في فلسطين. هذه الأمور كلّها باتت تترك بصماتها الواضحة في ميزان المناعة القومي في "إسرائيل"، بحيث تراجعت العلاقة بين المجتمع الصهيوني ومؤسّساته العسكرية، الأمر الذي يشكّل تحدّياً أمام الحكومة الإسرائيلية . وبالتالي، فإن سياسات الحسم التي تنتهجها حكومة نتنياهو الراهنة، بالاستيطان والضم، والردع بالعنف المفرط، تُعَدّ جميعها مسبّبات كافية ودافعة لانفجار الضفة، خاصة في حال تنفيذ مخطّطات تهجير الفلسطينيين من المخيّمات وحصارهم في مدن ومناطق ضيّقة، من أجل الشروع بترحيلهم وإعلان ضم الضفة. كما أن نقل نموذج غزة إلى الضفة ربما لا يُسهم في ردع أهالي الضفة؛ بل على العكس، فإنّ تصاعد خطَر التهجير والإبادة سيكون عاملاً لاستنهاض همم المقاومة الشاملة للحفاظ على البقاء والوجود هناك، مع عدم التعويل على أيّ دور دولي أو عربي رادع للمخطّطات الصهيونية، خاصة بعد مرور أكثر من عام على الإبادة في غزة دون موقف جاد لوقفها. وبالتالي ستبقى كافة السيناريوهات مفتوحة، خاصة مع افتراض اتساع التمرّد داخل أجهزة أمن السلطة الفلسطينية رفضًا لعقيدة التنسيق الأمني مع العدو.

إن مؤشّرات التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية تكشف أن "إسرائيل" ستدخل في مرحلة من الاستنزاف الداخلي دون أن يعود إليها الأمن، الذي يواجه اختبارًا صعبًا مع انهيار الردع في "طوفان الأقصى"، خاصة وأنها تخوض اشتباكات على جبهات عدّة من دون أن تحقّق نصرًا أو شبه نصر حاسم في أيّ

منها؛ بل إن سياسة الاغتيالات التي تبنّتها سوف تفرض عليها أن تكون على درجة عالية من الجهوزية والقلق والتوتّر لحماية جبهتها الداخلية، حتى مع وجود مظلّة الردع الأمريكية.